المنهج النقلي لعلماء الحديث

للدكتورة عائشة عبد الرحمن

— مدخـــــــل
— المجال الموضوعـي
— المـــراحـــــل
— شواهـــد ووثائـــق

موضوع هذا البحث الموجز ، في المنهج النقلي لعلماء الحديث بين قواعده النظرية والتطبيق العملي ، موصول بقضيتين من القضايا الشاغلة لوجودنا العلمي المعاصر :

أولاهما : ما لا يزال عالقا بالاذهان من اتهام الرواية النقلية لماضـي تاريخنا ، هزا للثقة فيما حملت الينا من مرويات : بدءا بالشعر الجاهلي ، ديوان العرب والعربية ، ووصولا الى مرويات الحديث والسنة والسيـرة النبوية وتاريخ عصر المبعث والفتوح الكبرى ، والقضية قد حسمت فيما أعلم ويعلم خاصة الدارسين لها ، لكن اثرها باق في عقلية الكثرة ، ممـن غابت عنهم مناشئها ودوافعها ومراميها ، ومتجه التيارات بها ، مع ذرائـع الغزو الفكري الجائح .

والقضية الاخرى تتعلق بظاهرة الفض مـــن الدراسات النظريـــة ، والتهوين من قيمتها وجحد جدواها على وجودنا المعاصر ، وكأن الامر في هذه الظاهرة يهون ، لو انها اقتصرت على مقولات لكتاب محدثين ، يظهرون فينا بين حين وآخر بحملات على السلفية ، ويدعون الى الحد من التوسع

في كليات الآداب ومعاهد الدراسات النظرية النقلية او تعطيلها الى حين وتوجيه ما يتفق عليها من جهد ومال ، الى دعم كليات العلوم الطبيعية والرياضية والمعاهد التطبيقية ، المنوط بها خلاصنا من العقلية السلفية المجافية ، في زعمهم ، لروح العصر ، والتي حملوها تبعة تخلفنا وانحطاطنا .

وهي دعوى يكفي لدحضها ان الدول الكبرى في عالم اليوم ، لم تعطل قط كليات الدراسات الادبية والتاريخية ، ولا أزرت بعلماء الحفريات الاثرية والتراث الاسطوري لشعوبها ، فضلا عن علماء التشريع والفلسفة واللغات والتاريخ .

لكن مقولات الغض من الدراسات الادبية والسلفية ، تجاوزت دعاتها من الكتاب والصحفيين ، الى أساتذة جامعيين ، يبدون حراصا على التبرؤ من آفة الدرس النظري ، وانتحال صيغ المعادلات الرياضية والمصطلحات العلمية الحديثة ، فخرجت كتب لهم في اللغة والشعر ، مشحونة بأرقام احصائية صماء ، ومعادلات جبرية ورسوم بيانية ، تسلب النصوص روحها وحيويتها ، وتفقدها دلالتها على وجدان اديب ومزاج بيئة وأوضاع مجتمع، وخرجت كتب التاريخ مبرأة تماما من النصوص الادبية لشهود الاحداث ، غفلة عن قيمتها الكبرى في وثائق التاريخ .

وليست المحاولة مما وصلوا اليه باجتهادهم ، بل سبق اليها الغرب الاوروبي في القرن الماضي ، ثم اطرحها وتخلص منها لما كشفت التجربة عن عقم المحاولة الشاذة لاخضاع الدراسات الادبية والتاريخية لقوانين ضد طبيعتها ، مما يؤدي الى مسخها وافسادها (1) .

وانحسرت الموجة هناك ، واتجه بها التيار الى معاقل الفكر الاسلامي ، فجذب شيوخا ازهريين ، وأمثالهم ، الى بدعة التفسير العلماني للقرءان الكريم ، والمحنة بها طامة فادحة ، والكلام فيها يطول .

---

(1) لانسون : (منهج البحث في اللغة والادب) ترجمة د. محمد مندور . (ودراسات اوروبية في النقد التاريخي) ترجمة : عبد الرحمن بدوي . طبعة النهضة بالقاهرة 1963 .
والقضية معالجة بمزيد تفصيل في كتابي (مقدمة في المنهج) ط. معهد الدراسات العربية بالقاهرة سنة 1971 .

ونلوم أبناءنا ، أصحاب الغد ، اذ يتجافون عن الكليات الادبية ومعاهد الدراسات الاسلامية ويعانون ازمة احباط تفضي الى عقدة نقص ، اذا وجهوا اليها قهرا ، وحيل بينهم وبين الكليات العلمية ، يحسبونها وحدها مظهر عصرية ، ومعاهد العلم الحق ، ومن الصعب ان نحملهم على الاقتناع بما لم يقتنع به اساتذة كبار ، كان الظن بهم ان يوقنوا ان منطق العصرية يختل تماما اذا بتر من جذور أصالته ونبذ ميراث عراقته ، وان لا يغيب عنهم ان الدرس النظري ، بضوابطه المنهجية ، لا يختلف في علميته عن دراسات الطبيعيات والرياضيات .

العلوم كلها تلتقي عند الاصول الثابتة للمنهج العام ، ثم تفترق وتتمايز في دوائر لكل منها منهجه الخاص : فعلوم الطبيعة تعتمد اساسا على المنهج التجريبي ، وعلوم الرياضيات تقوم اساسا على النظر العقلي والتأمل الذهني ، وعلوم الانسانيات تعتمد بصفة اساسية على المنهج النقلي ، وتتصل هذه الدوائر دون ان تتماحى معالمها : فعلوم الطبيعة في المعامل ، لا تستغني في جانبها النظري عن الرياضيات ، وهذه بدورها تاخذ بالمنهج التجريبي ، في التطبيق ، ولا يستغني المنهج النقلي عن المنطق الرياضي ، ولا تهون من قيمة التجارب المعملية والاجهزة الآلية في الاختبارات النفسية والدراسات الاجتماعية واللغوية ، وفحص الوثائق التاريخية وتسجيل المدونات وتوثيق المخطوطات ، كما لا تهون مناهج الطبيعيين والرياضيين ، من قيمة المنهج العقلي وجدواه عليها في توثيق نصوصها ، الخطية والمطبوعة ، وحمايتها من العبث والتزييف والتدليس.

وكذلك تتشعب فروع العلم الواحد ، فيكون لكل فرع منهجه الاخص، في نطاق المنهج الخاص لهذا العلم ، غير المعزول عن المنهج العام في أصوله ومبادئه .

علماء المنهج ، يدرون ان المنهج تأصل في المدرسة الاسلامية ، ورسخت قواعده في الرواية والنقل والتوثيق والاسناد ، فوصلت عند علماء الحديث الى مستوى من الدقة والضبط ، يشق علينا ان نتمثله في عصرنا الذي يباهي بما استحدث من مناهج لتوثيق النقول والمصادر ، يحسبها جاوزت ما وصل اليه ائمة السلف من النظار النقاد .

اخذ هذا المنهج النقلي حرمته ، لان الحديث النبوي بيـــان للقرءان الكريم ، اصل الاسلام عقيدة وشرعة ومنهاجا ، وتفصيل لما اجمل مـــن كليات ومبادىء ، وتطبيق لاحكامه ومنهاجه ، قال تعالى خطابا للنبي عليـــه الصـــلاة والسلام :

« وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » النحل 44 .

وقال : « هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياتـــه ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبيـــن » الجمعـــــة : 2 .

ومعلوم من الدين بالضرورة ، أن طاعة الرسول عليه الصلاة والسلام، طاعة لله عز وجل ، بنص الآيات المحكمات :

« ومن يطع الرسول فقد اطاع الله » النساء : 80 .

« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » الحشر : 7 .

وقد امرنا تعالى ، ان تنازعنا في شيء ان نرده اليه عز وجـــل والى الرسول عليه الصلاة والسلام ، واولي العلم بالكتاب والسنة .

« يا ايها الذين ءامنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخـــر .. » النساء : 59 .

« وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضـــلالا مبينـــا » الاحـــــزاب : 56 .

وقد بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم رسالته ، وترك لامته كتاب الله تعالى مكتوبا موثقا ، وترك فيهم حديثه وسنته ، يحملها صحابته ، رضي الله عنهم ، فيما حفظوا من اقواله وما رأوا من افعاله واقضيته ومواقفه ، ومـــا اقرهـــم عليـــه (2) .

---

(2) انظر باب العلم ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم في (جامع بيان العلم) لابي عمر ابن عبـــد البـــر 2 / 29 .

تعريف الحديث الصحيح في المصطلح ، هو ما اتصل اسناده برواية العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة ..

فلنذكر ، اشارة الى حرمة المنهج النقلي لعلماء الحديث ، أن هـذا التعريف الموجز للحديث الصحيح ، ضبطت قواعده في أكثر من سبعين علما ، قل علم منها لم تؤلف فيه كتب مفردة .

من هذه العلوم ما يختص بالمتن ، كالمدرج ، والمقلوب ، والمضطرب ، والمختلف ، والمصحف ، والناسخ والمنسوخ ...

ومنها ، وهو الاكثر ، ما يتمحض للاسناد ، لمعرفة المسند والمتصل والمرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والموقوف على الصحابي لا يرفعه ، والمرسل من التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون ذكر الصحابي ، والمقطوع من اقوال التابعين وافعالهم ، والمعضل يرويه تابع التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما يسقط من اسناده ، اثنان فأكثر ، والمنقطع قبل الوصول الى التابعي ، والمتواتر المشهور ، والعزيز والغريب ينفرد به احد الثقات ، والشاذ ينفرد به ثقة مخالفا سائر الثقات ، والمنكر ينفرد به من لا يحتمل تفرده ، والمدلس بأنواعه ..

ومنها علوم مشتركة بين المتن والاسناد ، كزيادات الثقات ، والمعلل متنا واسنادا ، او متنا او اسنادا . واذا قالوا ان علوم الحديث علوم اسناد ، فلان النظر في المتن مدرجه ومقلوبه وناسخه ومنسوخه ومعلله ، لا يكون الا بجمع متون الحديث من مختلف طرقه ، وتمييز ما صح اسناده منها وما لم يصح ..

ويأخذ علم الرجال في الاسناد موضعا ذا خطر ، ويندرج تحته عدد من علوم الحديث ، كطبقات الرواة وانسابهم وبلدانهم وأوطانهم ورحلاتهم ، ومن لقوا من الشيوخ وسمعوا منهم ، وطرق التلقي والتحمل ، وصيغ الرواية والاداء ، وتواريخ مولدهم ووفياتهم ، ومن خلط من الثقات ، لشيخوخة او علة وتمييز من حدث عنه قبل التخليط او بعده ، وعلم الجرح والتعديل ..

التطبيق العملي لقواعد المصطلح في علوم الحديث السبعين تمثل اجلى ما يكون في الرقابة النقدية على الرواية .

ولعل اول ما يتجه اليه الباحث ، هو التماس مادتها من احكام ائمة النقاد على رواة الحديث ، جرحا او تعديلا .

لكن المستوى الضروري من الدراية بالموضوع ، يكشف عن تشعب مادته واتساع مجالها ومصادرها ، بحيث لا يكاد يخلو منها كتاب في اي علم من علوم المصطلح .

واذا كانت كتب رجال الحديث ، وعلله ، واختلافه ، وناسخه ومنسوخه ، والمراسيل ، والمدرج ، والمقلوب ، والمدلس ، و الموضوعات .. ميسرة للباحث في مكتبة الحديث وعلومه ، فان الدراية بها تقتضي الخبرة بمدونات الحديث الكبرى والاجزاء المشهورة ، لمعرفة ما استصفته الرقابة النقدية من الصحيح والحسن والضعيف ، وما تعقبته من روايات فيها واسانيد ، مع ما لا غنى عنه من مراجعة المصنفات على مدونات الحديث الامهات ، في شروحها ، والمستدرك عليها ، وبيان ما يكون فيها من وهم او ايهام .

وكتب التقييد لحملة هذه المدونات والمصنفات ، على مر الاعصار واختلاف الامصار ، عامرة بتحقيقات التوثيق ، والمحاكمات النقدية لمن ادعوا سماع كتاب منها عن راو من حملته الثقات ، لم يثبت سماعه منه ، او فاته سماع بعض الكتاب ولم يصرح بهذا السماع ، او تورط في تدليس السماع .

وفهارس الشيوخ الائمة ، وتقييدات سماعهم على مروياتهم ، تزود الباحث بمادة سخية في تتبع التطبيق العملي لقواعد المنهج النقلي في المصطلح .

ثم ان الباحث يمد البصر الى آثار هذه الرقابة ، في كتب الفقهاء والاصوليين والكلاميين ، ليقف على ما كان من خلاف في احكام ، استندت الى احاديث ، فيها نظر لذوي الدراية الراسخة من ائمة الحفاظ النقاد .

والى كتب علماء العربية في غريب الحديث والاثر ، والمصحف من الفاظ المتون ، مقابلة على اقوال الشراح لهذه المتون من ائمة الحفاظ في توجيه ما عده علماء العربية تصحيفا او لحنا . .

مع سعة مجال البحث ، اقتصر هنا في هذا العرض الموجز ، على تتبع سريع للمراحل التاريخية للرقابة النقدية على رواية الحديث ، وتقديم نماذج من شواهدها ووثائقها ، مرجوة ان تعطي فكرة واضحة عن الدقة العلمية للمنهج النقلي وحرمة قوانينه ومبادئه ، ومنظورا في اختيار هذه الشواهد والوثائق ، الى سعة المجال والمصادر ، والى البعد الزماني والمكاني ، يشهد لتوالي الاجيال من الحفاظ النظار ، على حمل تكاليف هذه الامانة الصعبة وحراسة الموقع الديني من شوائب الخلل والوهم ، وذرائع التزييف ..

متى بدات هذه الرقابة ؟

معروف انها تأخرت عن العصر الاول للصحابة رضي الله عنهم ، تلاميذ مدرسة النبوة وعدول هذه الامة الامناء على دينها ، وعدالتهم ثابتة بنص الكتاب والحديث والاجماع ، ليس فيهم من يسأل عن عدالته، ، وانما يتفاوتون في السماع والحفظ والرواية ، والفقه والدراية ، فيستدرك بعضهم على بعض ، ويذكر بعضهم بعضا ويبلغ الشاهد منهم الغائب .

ودخل علم معرفة الصحابة ، في علوم الحديث ، تعريفا للصحبة ، وترتيبا لطبقاتهم ، ومعرفة المكثرين منهم والمقلين ، وتحديد سني وفياتهم، ومنازلهم في الامصار الاسلامية وأشهر الرواة عنهم .

واحتيج كذلك الى تمييز (المخضرمين) الذين لهم ادراك ولم تصح لهم صحبة ، ليتميز ما روى عنهم ، عن المرفوع والموقوف على الصحابة .

وقد تفرق الصحابة رضي الله عنهم في الامصار الاسلامية ، مع الفتوح الاسلامية ، فكانوا امراءها وقادتها وولاتها وقضاتها ، يحكمون بما علموا من الكتاب والسنة وعمل كبار الصحابة ، وخلفهم كبار التابعين ، تلاميذهم وحملة الحديث عنهم ، فاقتضى ذلك العلم بطبقات التابعين ،

وتمييز كبارهم من متأخريهم ، وتسمية من سمعوا من الصحابة ، وما رواه تابعـــون عن تابعيـــن .

ويستفاد مما نقل الثقات عن كبار التابعين ، ان الرقابة النقدية على الرواية والرواة ، بدأت في أعقاب الفتنة الكبرى ، اسند « مسلـــم » في مقدمة صحيحة عن محمد بن سيرين ــ ابي بكر البصري ، مولى انس رضي الله عنه ، ت. 110 هـ ــ قال : « لم يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلمـــا وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر الى اهل السنة فيؤخـــذ حديثهم ، وينظر الى اهل البدع فلا يؤخذ منهم » (3) واشتهرت قالة ابن سيرين : « ان هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » (4) فكانـت فيما يبدو شعار تلك المرحلة المبكرة لنقد الرواة وفحص الاسناد .

عن خالد بن نزار ، الغساني مولاهم ، ابي زيد الايلي قال : « سمعت مالكا يقول : أول من اسند الحديث ، ابن شهاب الزهري » (5) .

روى الخطيب البغدادي ، في (الكفاية 556) بسنده الى عتبـــة بن ابي حكيم ، قال : جلس اسحاق بن ابي فروة الى الزهري فجعل يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليـــه وآله وسلم ... » فقال له الزهري : « قاتلك الله ، تحدث بأحاديث ليس لها ازمـــة ؟ » .

يرجعون في مرويات الحديث والسنن والآثار ، الى بقية الصحابـــة ، رضي الله عنهم ، في الامصار يتجشم الرحلة اليهم صحابـــة وتابعـــون ، للاستيثاق من حديث سمعوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(3) مقدمـــة مسلـــم : الصحيـــح 1 / 84 .

(4) المحدث الفاصل ، باب من قال : (هو دين فانظروا عمن تاخذون دينكم) من عـــدة طرق ، الفقرات 437 ــ 440 ، واخرج الخطيب من طريق ابي نعيم ، نحـــوه ، فـــي (الكفاية في علم الرواية) ص : 557 ط. دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

(5) اسنده ابن ابي حاتم الرازي في (الجرح والتعديل 1 / 20) عن خالد بـــن نـــزار ، وانظر (باب أول ما فتش عن الاسناد) في كتاب (المحـــدث الفاصـــل بين الـــراوي والسامع ، للقاضي ابن خلاد الرامهرمزي) الفقرات 94 ــ 96 ط. دار الفكر ببيروت.

قال « الحاكم ابو عبد الله » ، « وقد رحل في طلب الاسناد غير واحد من الصحابة » وساق خبر خروج « أبي أيوب الانصاري » من المدينة، الى « عقبة بن عامر الجهني » بمصر ، يسأله في حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يبق أحد سمعه غيرهما ، رضي الله عنهما وفيه قال عقبة ، نعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من ستر مؤمنا .. الحديث » فقال « ابو أيوب » لعقبة : (صدقت) . ثم انصرف راجعا الى المدينة (6) .

واسند الرامهرمزي الى « مسلمة بن مخلد الانصاري » ان جابر بن عبد الله الانصاري ، رضي الله عنهما ، خرج اليه الى مصر في حديث بلغه عنه ، فسأله فيه ثم رجع (7) .

وعن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب المخزومي ابي محمد المدني ، من سادات التابعين ،واحد الفقهاء ، السبعة الائمة ـ قال : (ان كنت لاسير ثلاثا في الحديث الواحد) (8) .

« وقال ابو العالية : كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن بالبصرة ، فما نرضى حتى نركب الى المدينة فنسمعها من افواههم » (9) .

وعن هذه الطبقة من حفاظ التابعين اخذ اعلام الحفاظ من أصحابهم تابعي التابعين ، واليهم كانوا يؤولون فيمن يوثقون ومن يتركون .

---

(6) الحاكم : معرفة علوم الحديث ، ص : 8 ، ط. الهند .

(7) المحدث الفاصل : ف 114 .

(8) المحدث الفاصل : ف 111 ، واسنده الحاكم عن سعيد بلفظ مقارب (علوم الحديث:8).

(9) الخطيب البغدادي : الكفاية 569 ، وابو العالية البصري ، رفيع بن مهران الرياحي الحافظ مخضرم توفي سنة 90 هـ . ومعه في المحدث الفاصل : الراحلون الذين جمعوا بين الاقطار ، والذين قصدوا ناحية واحدة للقاء من فيها ، الفقرات : 120 ـ 129 .

عن الوليد بن مسلم ، ابي العباس الدمشقي الحافظ ، قال : سمعت الاوزاعي يقول : « كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا ، كما يعرض الدرهم ، فما عرفوا منه اخذنا به ، وما انكروا تركناه » (10) .

وقال الامام الشافعي : « كان ابن سيرين وابراهيم النخعي وغير واحد من التابعين ، يذهبون الى ألا يقبلوا الحديث الا عمن عرف وحفظ ، ومـــا رايت احدا من اهل العلم يخالف هذا المذهب » (11) .

وأسند ابن ابي حاتم الرازي ، عن بشر بن عمر ــ الزهراني ، ابـي محمد البصري الحافظ ، قال سمعت مالكا يقول : « كنت اذا سمعـــت نافعا يحدث عن ابن عمر ، لا ابالي ان لا اسمعه عن غيره » (12)

وأسند مسلم ، في مقدمة الصحيح ، عن ابن ابي الزناد عـن ابيـــه ــ عبد الله بن ذكران المدني التابعي الحافظ من شيوخ مالك والسفيانين ــ قال : « ادركت مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث ، يقال : ليس من اهلـــه » (13) .

في عصر تابعي التابعين ، وقد نشطت حركة الجمـــع والتدويـــن للاحاديث والسنن والآثار ، فرضت الرقابة النقدية وجودها المميز المعترف به ــ الرسمي ان جاز هذا الوصف ــ بظهور طبقة من الائمـــة النقـــاد ، الحفاظ الاثبات ، يحتكم اليهم في فحص المرويات ، وتعتمد أقوالهم فـي الرجال ، وكما عرفت الامصار الاسلامية ائمتها من الفقهاء والقراء ، عرفت من ذلك العهد ، ائمتها من العلماء النظار ، الجهابذة النقاد :

مالك بن انس ، امام دار الهجرة ــ 179 هـ .
وسفيان بن عيينة ، حافظ مكة وعالمهـــا ــ 198 هـ .
وفي الشام امامها ابو عمرو الاوزاعي الدمشقي ــ 157 هـ .
وبالكوفة ، حافظها الفقيه الحجة ، سفيان الثوري ــ 161 هـ .

---

(10) المحدث الفاصل ف 209 واخرجه الخطيب في (الكفاية : 605) بسنده الى سعيد.
(11) الخطيـــب (الكفايـــة : 210) .
(12) الجرح والتعديل : لابن ابي حاتم الرازي 1 / 20 .
(13) مقدمـــة مسلـــم الصحيـــح : 1 / 80 بشرح النووي .

وبالبصرة : شعبة بن الحجاج ، الحافظ النظار ـ 160 هـ .
وحماد بن زيد بن درهم ، الحافظ العلم ـ 189 هـ .

في التطبيق العملي ، كانوا رقباء على الرواية والرواة ، يرجع اليهم في تمييز الصحيح من الضعيف والمرفوع من الموقوف والمرسل ، وجرت أحكامهم على الرواة ، مسموعة نافذة .

روى « مسلم » في مقدمة الصحيح عن شيخه ابي جعفر الدارمي عن بشر بن عمر الزهراني البصري ، انه سأل الامام مالك عن خمسة رجال ، فقال : ليسو بثقة في حديثهم ، قال بشر : وسألته عن رجل ، نسيت اسمه ، فقال : هل رأيت اسمه في كتبي ؟ قلت : لا ، قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي (14) .

وقال الفقيه الحافظ معن بن عيسى القزاز ، صاحب الامام مالك : « كنت أسأل مالكا عن الحديث وأكرر عليه أسماء الرجال فأقول : لم تركت فلانا وكتبت عن فلان ؟ فيقول لي : لو كتبت عن كل من سمعت لكان هذا البيت ملآن كتبا ، يا معن ، اختر لدينك ، ولا تكتب في ورقك الا من تحتج به ، لا من يحتج به عليك » .

وعن سفيان الثوري : « اني لاروي الحديث على ثلاثة أوجه ، اسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا ، واسمع الحديث من الرجل اقف حديثه، واسمع من الرجل لا اعبأ بحديثه واحب معرفته» (15).

أسند ابن ابي حاتم الرازي ، عن سفيان بن عيينة قال : « ما كان أشد انتقاد مالك للرجال ، واعرفه بشأنهم » (16) .

ومن أحكام الثوري على الرجال ودخلت في تراجمهم :
جابر الجعفي : ما رأيت أورع منه في الحديث .
المعافى بن عمران ، ابو مسعود الموصلي : ياقوت العلماء .

---

(14) مقدمة مسلم ، الصحيح : 1 / 118 بشرح النووي .
(15) أخرجه الخطيب في (الكفاية : 568) بسنده الى سفيان .
(16) اسنده ابن ابي حاتم عن سفيان في الجرح والتعديل : 1 / 23 .

عبد الملك بن ابي سليمان الفزاري ابو محمد الكوفي : ذلك ميزان . عمر بن عبد العزيز ، امير المومنين : كان من ائمة الدين (17) .

قيل للثوري : مالك لا تحدث ، او قليل الحديث ، عن ابان بن ابي عياش ؟ قال : كان ابان نسيا (17) .

فأما « شعبة » فكان أقسى على ابان ، وعلى غيره : ولقد تشفع حماد بن زيد وآخرون معه ، لابان ، عند شعبة ، ليسكت عنه ، قال حماد : « فلما كان من الغد خرجنا الى الجامع فبصر بنا ، شعبة ، فنادانا فقال : يا ابا معاوية ، نظرت فيما كلمتموني فوجدت لا يسعني السكوت » .

كان كما قال حماد ، يتكلم في هذا حسبة (18) .

وقد جمع ابن ابي حاتم في ترجمة « شعبة » اقواله في ناقلة الآثار ، على حروف المعجم (19) ، ـ كما جمع اقوال غيره من ائمة النقاد العلماء ـ وهي مما يلقانا في تراجم الحفاظ والمحدثين ضمن كتب التاريخ والطبقات، وكتب الجرح والتعديل والثقات والضعفاء ، للقدامى والمتاخرين .

ومما يؤثر عن شعبة في العلم بالآثار ، ما رواه علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان ، قال : « قال شعبة لم يسمع قتاده من ابي العالية الا ثلاثة احاديث » فسأله على ان يعدها ، فعدها له » (20) .

---

(17) الجرح والتعديل : 1 / 75 ـ 83 في ترجمة الثوري .

(18) الجرح والتعديل : 1 / 171 بالسند الى حماد ، وانظر ابان بن ابي عياش ، في ميزان الذهبي : 1 / 10 ـ بيروت .

(19) الجرح والتعديل : 1 / 132 ـ 159 .

(20) الجرح والتعديل : 1 / 127 .

وبلغ من شدة « شعبة » في انكار التدليس ، أن قال : « لان ازنى احب الي من أن أدلس » (21) .

ومن العصر المبكر ، عرف المنهج النقلي لعلماء الحديث ، مبدأ عرض الحفاظ كتب مسموعاتهم ، على الشيوخ الائمة النقاد ، من ذلك ما رواه ابن خلاد الرامهرمزي عن عاصم الاحول قال : « عرضنا على عامر ـ الشعبي ـ صحيفة كتبت عن جابر بن عبد الله ، فقال : قد سمعت هذا كله من جابر رضي الله عنه » (21) .

وعن هشام بن عروة ، بن الزبير بن العوام الاسدي ، قال : « أتاني ابن جريج بصحيفة فقال : يا أبا المنذر ، هذه أحاديثك فقلت نعم فذهب » (21) .

وروى ابن أبي حاتم عن شيخه احمد بن سنان ، ابي جعفر القطان الواسطي الحافظ قال : « سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : عرض زائدة كتبه على سفيان ، فقلت : كأن في هذا ضعفا ؟ قال : لا ، لم يختلفا الا في عشرة احاديث » (22)

وعن مسدد ، بن مسرهد البصري الحافظ ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : (قال لي سفيان بن سعيد : ائتني بكتبك انظر فيها ، فقلت له : تريد ان تصنع بي ما صنعت بزائدة ؟ قال : وما ضر زائدة ؟ قال يحيى ، من بعد ، لوددت اني كنت فعلت) (23) .

وقد تخرج على ائمة النقاد من الطبقة الاولى ، كبار اصحابهم ، وفيهم عدد من جلة الحفاظ النظار اخذوا اماكنهم في الامصار الاسلامية ، رقباء على الرواية ، ومحكمين في الرواة . ناقلة الآثار :

« وكيع بن الجراح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي » ـ 196 هـ
« يحيى بن سعيد القطان ، أبو سعيد البصري » ـ 198 هـ

---

(21) المحدث الفاصل ، الفقرتان : 483 ـ 484 .
(22) الجرح والتعديل : 1 / 79 مسندا . وانظر معه : مقدمة ابن الصلاح ، ومحاسن الاصطلاح ، عليها : 170 ، ط. مركز تحقيق التراث بالقاهرة .
(23) الجرح والتعديل ، بالسند الى يحيى : 1 / 79 ـ 84 ، وزائدة بن قدامة الثقفي ، ابو الصلت الكوفي الحافظ ، من اقران الثوري وشيوخ ابن مهدي ت. 161 .

« عبد الرحمن بن مهدي ، أبو سعيد اللؤلؤي البصري » ـ 198 هـ
« عبد الله بن المبارك ، أبو عبد الرحمن المروزي » ـ 181 هـ
« أبو اسحاق الفزاري ، ابراهيم بن محمد بن الحارث
الكوفي ثم المصيصي » ـ 186 هـ
« أبو مسهر الدمشقي ، عبد الاعلى بن مسهر الغساني » ـ 218 هـ

ثم في الطبقة التي تليهم :

« أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، الامام أبو عبد الله
البغدادي » ـ 241 هـ
« علي بن عبد الله المديني ، أبو الحسن السعدي البصري » ـ 234 هـ
«محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، أبو عبد الرحمن الكوفي» ـ 234 هـ
« أبو زرعة الرازي ، عبيد الله بن عبد الكريم المروزي » ـ 264 هـ
« أبو حاتم الرازي ، محمد بن ادريس بن المنذر » ـ 277 هـ

تراجمهم ، من حيث هم نقاد نظار ، قد صدر بها كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، أبي محمد عبد الرحمن ـ 327 هـ ، وفي (كتاب الثقات لابن حبان ، أبي حاتم السبتي ـ 355 هـ وفيها ما أثر عن بصرهم بعلل الحديث يدركونها بحاسة مرهفة كأنها الهام ، وخبرتهم بالمرويات وعلمهم بناقلة الآثار ، وأقوالهم فيهم جرحا او تعديلا . ومواقفهم المشهودة في الرقابة النقدية التي تلقوها عن شيوخهم الائمة ، أمانة وتكليفا وميراثا .

روى ابن أبي حاتم الرازي عن شيخه أحمد بن سنان ، أبي جعفر القطان الواسطي الحافظ ، قال : قلت لعبد الرحمن بن مهدي : لم تركت حديث حكيم ابن جبير ؟ فقال : حدثني يحيى القطان ، قال : سألت شعبة عن حديث من حديث حكيم فقال : أخاف النار ، وفي رواية أخرى عنه : « أخاف الله ان أحدث به » (24) .

---

(24) الجرح والتعديل : 1 / 171 .

ومما أسنده « مسلم » عن يحيى بن سعيد قال : « سألت الثوري وشعبة ومالكا وابن عيينة ، عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث ، فيأتيني الرجل فيسأل عنه قالوا : أخبر انه ليس بثقة » وعن عبد الله بن المبارك : « قلت لسفيان الثوري : ان عباد بن كثير من تعرف حاله ، أقول للناس لا تأخذوا عنه ، قال سفيان : بلى ، قال عبد الله : فكنت اذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد ، اثنيت عليه في دينه واقول : لا تأخذوا عنه » (25) وحفظوا قول الامام مالك رضي الله عنه ، قوله : « كم من أخ لي في المدينة أرجو دعوته ، ولا أقبل شهادته ! لقد أدركت بالمدينة أقواما لو استسقى بهم المطر لسقوا ، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا ، وما أخذت عن واحد منهم ، .... وهذا الشأن يحتاج الى رجل معه تقى وورع وصيانة واتقان وعلم ، واما زهد بلا اتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ، وليس هو بحجة ، ولا يحمل عنهم العلم » .

قال الحافظ أبو عبد الله الاثرم ، سألت أحمد بن حنبل عن عمرو بن ابي عمر ، مولى المطلب الهاشمي ، فقال : « يزين أمره عندي أن مالكا روى عنه » (26) .

وجاهدوا ، حق الجهاد ، في تعقب الرواة وفحص المتون والاسانيد اسند « مسلم » الى ابي اسحاق الطالقاني ـ ابراهيم بن اسحاق المحدث نزيل مرو قال : قلت لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ، الحديث الذي جاء « ان من البر بعد البر أن تصلي لابويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك » قال عبد الله : يا أبا اسحاق عمن هذا ؟ قلت : هذا من حديث شهاب بن خراش ، قال : ثقة ، عمن ؟ قلت : عن الحجاج بن دينار ، قال : ثقة ، عمن ؟ قلت : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا أبا اسحاق أن بين الحجاج وبين النبي صلى الله عليه وسلم ، مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي . ولكن ليس في الصدقة خلاف » .

---

(25) مقدمة مسلم ، الصحيح : 1 / 95 بشرح النووي . وعباد بن كثير ، الثقفي البصري نزيل مكة ، العابد الزاهد من شيوخ ابراهيم بن ادهم الزاهد المشهور . توفي عباد في حدود سنة 160 هـ .

(26) من ترجمة الامام مالك في الجزء الاول من ترتيب المدارك للقاضي عياض ط. الرباط، ومعه ترجمته في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم : 1 / 10 ـ 23 .

قال شيخ الاسلام أبو زكريا النووي في شرحه : « وذلك لان الحجاج ابن دينار من تابعي التابعين ، فأقل ما يمكن ان يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اثنان التابعي والصحابي (27) .

واسند ابو بكر الخطيب عن محمود بن غيلان قال : سمعت المؤمل ذكر عنده هذا الحديث الذي يروى عن ابي ـ بن كعب الانصار ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرءان ، فقال : « لقد حدثني رجل ثقة سماه ، قال اتيت المدائن فلقيت الرجل الذي يروي هذا الحديث فقلت له : حدثني فاني اريد ان آتي البصرة ، فقال : هذا الرجل الذي سمعناه منه هو بواسط في اصحاب القصب ، قال : فأتيت واسطا فلقيت الشيخ ، فقلت : اني كنت بالمدائن فدلني عليك الشيخ واني اريد ان آتي البصرة . قال : ان هذا الذي سمعت منه هو ـ هناك ـ بالكلاء ـ فأتيت البصرة فلقيت الشيخ بالكلاء فقلت له : حدثني فاني اريد ان آتي عبادان . فقال ان الشيخ الذي سمعناه منه هو بعبادان فأتيت عبادان فلقيت الشيخ فقلت له : اتق الله ما حال هذا الحديث ؟ اتيت المدائن ... ثم واسطا ثم البصرة ، فدللت عليك ... فأخبرني بقصة هذا الحديث ، فقال : (انا اجتمعنا هنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرءان وزهدوا فيه ، واخذوا في هذه الاحاديث فقعدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه ») (28).

وروى الحاكم أبو عبد الله بسنده عن علي بن المديني ، قال : حدثني حسين الاشقر ، ثنا شعيب بن عبد الله النهمي ، عن أبي عبد الله عن نوف فذكر كلاما ... قال ابن المديني : فقلت لحسين : ممن سمعته ؟ فقال : حدثني شعيب عن أبي عبد الله عن نوف . فقلت لشعيب : من حدثك بهذا؟ قال : أبو عبد الله الجصاص . قلت : عمن ؟ قال عن حماد القصار . فلقيت حمادا فقلت : من حدثك بهذا ؟ قال : بلغني عن فرقد السبخي عن نوف ، فاذا هو قد دلس عن ثلاثة ، والحديث بعد منقطع ، وابو عبد الله مجهول ،

---

(27) مقدمة مسلم للصحيح بشرح النووي : 1 / 89 .

(28) كفاية الخطيب : 567 ـ 568 ، ومعه كثير .

وحماد لا ندري من هو ، وبلغه عن فرقد ، وفرقد لم يدرك نوفا ولا رآه » (29) .

وشغلتهم قضية المراسيل التي رويت قبل التشدد في الاسناد ، وكان « يحيى بن سعيد القطان » موكلا بتعقبها ، يقول فيما روى عنه ابن المديني : « أول ما طلبت الحديث وقع في يدي كتاب فيه مرسلات عن أبي مجلز فجعلت لا أشتهيها » (30) .

قال ابن المديني : سمعت يحيى يقول : « مرسلات سعيد بن جبير ، أحب الي من مرسلات عطاء . قلت : مرسلات مجاهد أحب اليك أو مرسلات طاووس ؟ قال ما أقربهما ! وسمعته يقول : مرسلات ابن عيينة شبه الريح، أي والله ومرسلات سفيان بن سعيد . قلت : مرسلات مالك ؟ قال : هي أحب الي ، ثم قال : ليس في القوم أصح حديثا من مالك » (31) .

والمسألة خلافية وقد اتصلت بالفقهاء ، اذ كان فيهم من يحتج بمرسلات كبار التابعين الثقات ، بشروط مقررة ، بينها الامام الشافعي بغاية الوضوح . قال فيما قال ، في مرسل التابعي : اعتبر عليه بأمور منها: أن ينظر الى ما أرسل من الحديث ، فان شركه فيه الفاظ المأمونين فأسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى ، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه ، وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسنده ، فيعتبر عليه بأن ينظر : هل يوافقه .. مرسل غيره ممن قبل العلم عنه ، من غير رجاله الذين قبل عنهم ؟ فان وجد ذلك كانت دلالة تقوي له مرسله ، وهي أضعف من الاولى . فان لم يوجد ذلك نظر الى ما يروي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قولا له يوافقه ، فان وجده كانت هذه دلالة على انه لم يأخذ مرسله الا من أصل يصح ... ثم نعتبر عليه بأن يكون اذا سمى من روى عنهم لم يسم مجهولا

---

(29) أبو عبد الحاكم ، معرفة علوم الحديث : 105 ، وحسين ، بن الحسن ، الاشقر ، ابو عبد الله الـ فزاري الكوفي ، وحماد القصار مجهول الحال ، ونوف بن فضالة البكالي الحميري ، تابعي ، له ذكر في الصحيحين . وانظر معه في (المحدث الفاصل) ما في الفقرات : 208 ـ 210 من فصل من الدراية تقترن بالرواية ، مقصور علمها على أهل الحديث .

(30–31) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي : 1 / 243 . وابو مجلز السدوسي البصري لاحق بن حميد بن سعيد التابعي المحدث .

ولا مرغوبا عن الرواية عنه ، فيستدل بذلك على صحته فيما يروي عنه .. ويكون اذا شرك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه .. » قال : « ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه حتى لا يسع أحدا قبول مرسله ، ومتى وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت ، أحببنا ان نقبل مرسلـــه ، ولا نستطيع ان نزعم ان الحجة ثبتت به ثبوتها بالمتصل ، وذلك ان معنـــى المنقطع مغيب ، يحتمل ان يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه اذا سمى، وان بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله ، فقد يحتمـــل ان يكـــون مخرجهما واحدا ، من حيث لو سمى لم يقبل ... » .

ثم قال : « فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسلـــه لامور أحدها انهم أشد تجوزا فيما يروون عنه ، والاخر انهم يوجد عليهـم الدلالة فيما ارسلوا ، بضعف مخرجه ، والاخرة كثرة الاحالة في الاخبـــار واذا كثرت الاحالة في الاخبار كان أمكن للتوهم وضعف من يقبل عنه ... ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبـار التابعين بدلائل ظاهرة فيها » (32) .

وكان لائمة الحفاظ النقاد ، مع رسوخ حفظهم وضبطهم ، اصولهـــم لمسموعاتهم يرجعون اليها للتثبت من اسناد يسألون عنه ، او يخالفون فيه.

احتكم الحافظان محمد بن مسلم ، والفضل بن العباس ، ابن الصائغ، الى ابي زرعة الرازي في حديث اختلفت روايتهما له ، فدعا ابو زرعة ابن اخيه وقال له : « اذهب وادخل بيت الكتب ، فدع القمطر الاول والقمطر الثاني والقمطر الثالث ، وعد ستة عشر جزءا وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر ، فأخذ أبو زرعة يتصفح الاوراق واخرج الحديـــث ودفعه الى محمد بن مسلم ، فقراه فقال نعم غلطنا ، فكان ما ذا ؟ » (33) .

وقال ابن أبي حاتم الرازي : رأيت في كتاب كتبه عبد الرحمـــن بن عمر الاصبهاني المعروف برسته ، من اصبهان الى أبي زرعة ، بخطـــه ، فيه : « واني كنت رويت عندكم عن ابن مهدي عن سفيان عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ابردوا

(32–33) ابن ابي حاتم الرازي : الجرح والتعديل : 236 – 237 ، وانظر فيه ايضا : 251 .

بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم » فقلت : « هذا غلط ، الناس يروونه عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم . فوقع ذلك من قولك في نفسي فلم أكن انساه ، حتى قدمت ونظرت في الاصل فاذا هو عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم . فان خف عليك فاعلم أبا حاتم عافاه الله ومن سألك من أصحابنا ، فانك في ذلك مأجور ان شاء الله . والعار خير من النار » (34) .

* * *

وقبل نهاية القرن الثاني ، كانت قواعد المنهج النقلي لرواية الحديث قد طبقت وتقررت : الحديث الصحيح هو ما اتصل اسناده برواية العدل الضابط الى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة .

« ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » . محمد بن سيرين « الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء » ــ عبد الله بن المبارك .

« ليس كل من احب أن يجلس للحديث والفتيا جلس ، حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل والجهة ، فان رأوه لذلك اهلا جلس ، وما جلست حتى شهد سبعون شيخا من أهل العلم اني موضع لذلك » ــ الامام مالك .

« لا يؤخذ العلم من اربعة : لا يؤخذ من سفيه ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ، ولا يؤخذ من كذاب يكذب في احاديث الناس وان كان لا يتهم على احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يؤخذ من شيخ له فضل وصلاح وعبادة ، اذا كان لا يعرف ما يحدث » ــ الامام مالك.

« لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا ، منها : أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفا بالصدق في حديثه ، عاقلا بما يحدث ، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه ، لا يحدث به على المعنى ، لانه اذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه ، لم يدر لعله يحيل الحلال الى الحرام ، واذا أداه بحروفه لم يبق وجه يخاف فيه احالته للحديث ، حافظا ان حدث من من حفظه ، حافظا لكتابه ان حدث من كتابه ، اذا شرك أهل الحفظ في

(34) انظر المرجع السابق .

الحديث وافق حديثهم ، بريئا من ان يكون مدلسا ، يحدث عمن لقى بما لم يسمع منه ... ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي الحديث موصولا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، او الى من انتهى به دونه ، لانه كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، مثبت على من حدث عنه ، فلا يستغني كل واحد منهم عما وصفت » ـ الامام الشافعي .

« ما هم احد يكذب في الحديث فيستر عليه » ـ سفيان الثوري .

« اعراض الناس حفرة من نار ، لا يوقف عليها الا للشهادة والعلم » ـ الامام مالك .

« ليس الجرح : ـ من عالم به ـ غيبة ، بل نصيحة في الدين » ـ الامام احمد .

« لان يكون هؤلاء ـ الذين اتهمهم ـ خصمائي يوم القيامة ، احب الي من ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم خصمي ، يقول : لم تذب عن سنتي » ـ يحيى بن معين .

« التائب عن الكذب في حديث الناس وغيره من اسباب الفسق ، تقبل روايته ، الا التائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا تقبل روايته ابدا وان حسنت توبته » ـ الامام احمد وابو بكر الحميدي .

« الداعية الى البدع ، لا يجوز عند ائمتنا قاطبة . لا اعلم بينهم فيه خلافا » ـ ابن حبان .

وفحص كل الرواة في الاسانيد من القرن الثالث الى الصحابة رضي الله عنهم . ما من راو لحديث واحد او اكثر الا ارخ له وعرف من روى عنهم ومن رووا عنه ودونت في صحيفة تاريخه اقوال ائمة الجرح والتعديل فيه .

وعرفت أصح الاسانيد وأوهى الاسانيد ، لكبار الصحابة واهل البيت، رضوان الله عليهم ، والمكيين والمدنيين ، والمصريين ، والشاميين والكوفيين ، والبصريين ، والخرسانيين . (35) .

* * *

في يقظة هذه الرقابة النقدية ، كانت عملية الاستصفاء في المدونات الاصول للصحاح والسنن والآثار والمسانيد ، في القرن الثاني والنصف الاول ، ومنها ما هو لائمة النقاد النظار واعلام الحفاظ الاثبات : كموطأ الامام مالك ، وحديث الثوري ، وصحيفة الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، ومصنفات عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وسعيد بن منصور الخرساني ، ونعيم بن حماد الخزاعي ، وابي بكر الحميدي ، وابي بكر الحميدي ، وأبي بكر ابن أبي شيبة ، وعلي بن حجر السعدي ، وعبد الله ابن وهب المصري ، ومسند الامام احمد ، ومسانيد : ابي داود الطيالسي، واسحاق بن راهوية ، وعبد بن حميد الكشي ، وابي عبد الله العدني ، وابي محمد الدرامي السمرقندي ، وجزء لوين ، ابي جعفر المصيصي .

ومعها ، قبل منتصف القرن الثالث ، مصنفات مبكرة في الرجال والتاريخ ، كفقهاء المدينة السبعة التابعين ، لابي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني ، والطبقات لابراهيم بن المنذر ، والطبقات الكبرى لابن سعد ، والاسماء والكنى لعلي ابن المديني ، والكني لابي بكر ابن ابي شيبة ، والاخبار لسعيد بن عفير ، وتاريخ أبي بكر ابن أبي خيثمة البغدادي ، وتاريخ خليفة بن خياط العصفري البصري ، شباب . والانساب : لمؤرج السدوسي التابعي ، وأبي عبد الله مصعب الزبيري المدني ، وابن السائب الكلبي الكوفي ، وابي جعفر ابن حبيب البغدادي ، والمغازي والسير ، لموسى بن عقبة ، ومحمد بن اسحاق ، ومحمد بن عمر الواقدي ، ومحمد ابن عائذ الدمشقي .

---

(35) الحاكم ابو عبد الله : علوم الحديث : 54 ـ 57 . وفي كفاية الخطيب البغدادي (ذكر المحفوظ عن ائمة اصحاب الحديث في اصح الاسانيد) : 562 ـ 565 ، وانظر معهما (مقدمة ابن الصلاح ، ومحاسن الاصطلاح ، عليها) : 83 ـ 88 . والتبصرة والتذكرة ، للزين العراقي : 1 / 26 .

وكتب في علوم الحديث والرواية ، كسؤالات يحيى بن معين ، واختلاف الحديث للامام الشافعي ، ومختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري ، والعلل : لعلي ابن المديني ، وللامام احمد ، وسؤالاته ، وغريب الحديث . لابي بكر السلمي الباجدائي ، وابي عبيدة معمر بن المثنى ، والنضر بن شميل ، وابي عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبة ...

وعليها اعتمد تلاميذهم اصحاب الجوامع الامهات الستة : صحيحي البخاري ومسلم ، وابي داود السجستاني ، وجامع ابي عيسى الترمذي ، وسنن أبي عبد الرحمن النسائي المصري ، وابن ماجة القزويني .

واقرانهم المتوفون بعد منتصف القرن الثالث الى أوائل الرابع ، من مصنفي المدونات الحديثية ، كجزء الحسن بن عرفة البغدادي ، والمسند المعلل الفحل ، ليعقوب بن شيبة السدوسي البصري ، ومسند ابي سعيد الدرامي ، ومسند عبد بن حميد الكشي ، وابي مسلم الكجي ، وابي الحسن البغوي ، وابي بكر البزار البصري ، وصحيح ابي بكر بن خزيمة النيسابوري، ومسند ابي يعلى الموصلي ، وصحيح ابي عوانة الاسفرائني ، ومسند بقي ابن مخلد ، ومحمد بن وضاح ، ومحمد بن عبد السلام الخشني : الاندلسي القرطبي ...

ومعها لعلماء طبقتهم الافراد لابي عاصم النبيل والكنى لابي أحمد الحاكم الكبير ، ولابن الجارود ، ولابي بشر الدولابي . والمولد والوفاة ، والذرية الطاهرة ، له . ونوادر الاصول في معرفة أخبار الرسول للحكيم الترمذي ، الافراد لابي عاصم النبيل ، والاسماء المفردة لابي بكر البرديجي، والعلل لابي بكر الخلال ...

ما أجدته الرقابة النقدية للائمة النظار ، وما صنفوا من مدونات مبكرة في الحديث والرجال والعلل ، يظهر أثره في كل ما تلقته مكتبة الحديث من المدونات الكبرى في القرن الثالث وأوائل الرابع . فالبخاري ، مثلا صنف (الصحيح) وهو مستوعب لما فحص النقاد الائمة من متون واسانيد ، عالم بأحوال من وثقوا من الرواة وقبلوه ، وقد ترجم لهم في تاريخه الكبير والاوسط . ومن ضعفوه ولينوه ، وقد ترجم للضعفاء في تاريخه الصغير. وقد قال : « أحفظ مائة الف حديث صحيح ، ومائي الف حديث غير

صحيح » . والذي استصفاه ، من مائة حديث صحيح ، سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا ، بالمكرر منها ، في رواية الفربري عنه ، أشهر الروايات ، وأما رواية حماد بن شاكر فهو دونها بمائتي حديث ، وتنقص رواية ابراهيم بن معقل النسفي ـ عن رواية الفربري ، ثلاثمائة حديث . فذلك قوله : « ما ادخلت في كتاب الجامع الا ما صح ، وما تركت من الصحاح أكثر » . وهي باسقاط المكرر أربعة آلاف .

وكذلك قال مسلم : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا يعني في كتابه الصحيح ، انما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه » . رواه أبو عمرو ابن الصلاح عن مسلم (36) . وجملة ما في صحيحه نحو أربعة آلاف، باسقاط المكرر . قاله « النووي » (37) .

« قيل : أراد مسلم بقوله : ما اجمعوا عليه : اربعة : أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني » (38) .

وفي مقدمة الصحيح ، انكر مسلم « سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا ، فيما يلزمهم من طرح الاحاديث الضعيفة والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الاحاديث الصحيحة المشهورة ، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والامانة ، بعد معرفتهم واقرارهم بألسنتهم ، ان كثيرا مما يقذفون بم الى الاغبياء من الناس ، هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أهل الحديث ، مثل **مالك بن انس وشعبة بن**

---

(36) مقدمة ابن الصلاح ، ومحاسن الاصطلاح : 91 .

(37) التقريب للنووي : 1 / 103 ، وانظر عليه تدريب الراوي للسيوطي ، وترجمة مسلم في تقييد ابن نقطة (ل 151) مصورة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة 186 .

(38) السراج البلقيني : محاسن الاصطلاح ، على مقدمة ابن الصلاح : 91 .

الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الائمـــة » (39) .

وبعد ان ساق جملة من أحاديث واسانيد وهنها هؤلاء الائمة ، ورواة اتهموهم وجرحوهم ، قال : عن خطر مسئولية الرقابة النقدية :

« واشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمـــي رواة الحديـــث واخبارهم عن معايبهم كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه . وفيمـــا ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا . وانما الزموا انفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الاخبار ، وافتـــوا بذلك حين سئلوا ، لما فيه عظيم الخطر . اذ الاخبار في أمر الدين انمـــا تاتي بتحليل او تحريم او أمر او نهي ، او ترغيب او ترهيب ، فاذا كـــان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والامانة ثم اقدم على الرواية عنه من قـــد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته ، كان آثما بفعلـــه غاشا لعوام المسلمين ، اذ لا يوقن على بعض من سمع تلك الاخبار ان يستعملها او يستعمل بعضها . ولعلها ، او اكثرها ، اكاذيب لا أصل لها » (40) .

واسند الحافظ « معين الدين ابن أبي بكر ابن نقطة » عن أبي علـــي منصور بن عبد الله بن خالد الذهلي ، قال : « قال أبو عيسى محمد بـــن عيسى الترمذي رحمه الله : صنفت هذا الكتاب ، يعني جامعه المسنـــد الصحيح ، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علمـــاء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكانما كان في بيته نبي يتكلم » (41) . وكذلـــك عرض كتاب ابن ماجة (السنن) على الناقد النظار ، أبي زرعة الرازي :

عن محمد بن طاهر المقدسي الحافظ ، قال : رايت على ظهر جـــزء قديم بالري، حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بحامـــوش : « قـــال أبو زرعة الرازي : طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجة فلم أجد فيه ــ مما فيه نظر ــ الا قدرا يسيرا ، وذكر قريب بضعة عشر ، أو كلاما هذا معناه.

(39ـ40) مقدمة مسلم ، للصحيح : 1 / 59 ــ 123 بشرح النووي .
(41) ابن ابي بكر ابن نقطة : التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد : (ل 37) .

وحسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة الرازي ويذكر هذا الكلام بعد امعان النظر والنقد ، قال ابن طاهر ، ولعمري أن كتاب أبي عبد الله بن ماجه ، قد نظر فيه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب وغزارة الابواب.. وترك التكرار ، ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين ، الا قدر ما أشار اليه أبو زرعة » (42) .

ثم ان الائمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة ، كانوا هم انفسهم بعد من سبقهم من أئمة النقاد النظار ، حجة في العلم بالرجال ، مرجعا في الجرح والتعديل ، وفي البصر بصفة الاحاديث والسنن والآثار ، وقد صارت كتبهم في الصحاح والسنن ، عمدة أمهات . ولهم معها كتب في الرجال وفي علوم المصطلح : « الامام البخاري » له مع « الصحيح » : (التاريخ الكبير والاوسط) في الرجال ، (والصغير) في الضعفاء ، وكتاب في الكنى .

و « الامام مسلم » له مع الصحيح : (المسند ، على الرجال ، والتمييز ، والعلل ، والاوهام ، والافراد ، والاسماء ، والكنى ، والاقران ، والطبقات ..)

و « الامام أبو داود السجستاني » له مع السنن : (الناسخ والمنسوخ، والمراسيل) .

و « الامام أبو عيسى الترمذي أفرد للعلل الكتاب الاخير من جامعه ، وله كتاب في التاريخ ، ذكره له الحافظ أبو طاهر السلفي » (43) .

و « الامام أبو عبد الرحمن النسائي » له مع السنن وعمل اليوم والليلة ، (الكنى ، والالقاب ، والضعفاء ، والمتركون ، والطبقات ...) .

وصنف « الامام ابن ماجة القزويني » مع سننه : في التاريخ ، والتفسير ، تسمية فقهاء الامصار ، والجرح والتعديل ...

---

(42) ابن أبي بكر ابن نقطة : بسنده عن ابن طاهر المقدسي (ل 44) .
(43) التقييد لابن أبي بكر ابن نقطة : (ل 37) .

بعدهم من القرن الرابع ، توارد الحفاظ ، مشارقة ومغاربة ، على على توالي الاجيل واختلاف الامصار ، على نحو ما عرف في تأمين القراءات وتعريفا برجالها ، المعروفين بأسمائهم او كناهم او القابهم وانسابهم ، وتقييد المهل منها وتمييز المشكل ، والمؤتلف والمختلف والمتشابه من الاسماء والكنى والالقاب والانساب ، والافراد ، ومن خلط في آحد عمره من الثقات .

وعكف النقاد على تجريد اقوال ائمة النظار الرواة ، فأفردوا بالتصنيف كتبا في الجرح والتعديل ، وفي الثقات ، والضعفاء ، والمتروكين ، المدلسين ، والكذابين والوضاعين . لتكون وثائق للمصنفات الحديثية ، يحتكم اليها في الرواية والرواة ...

وافردت الامصار الاسلامية بكتب خاصة في تاريخ علمائها ورواتها ، ومن نزل منهم بها من الغرباء .

ومن ثم انتقلت الرقابة النقدية الى مرحلة جديده ، لتأمين صحة الرواية للمدونات الاصول والاجزاء الحديثية والمصنفات في علوم المصطلح، على توالي الاجيال واختلاف الامصار على نحو ما عرف في تأمين القرءات بالاسناد المتصل الى الطبقة الاولى من الائمة الذين آلت اليهم الرياسة في الاقراء .

وقد بدات الرقابة النقدية على الرواية ، بفحص الطبقة لرواة الجوامع والمدونات الاصول ، ووضعوا في مراتبهم ، وعرفت طرق

تحملهم ، وعين ما بين رواياتهم من خلاف ، وما كان في بعضها من نقص وفوات .

ثم كان الالزام لكل من يروي كتابا منها ، على اختلاف الامصار والاعصار ، ان يثبت سنده المتصل برواية العدل الضابط عن العدل الضابط ، الى مصنف الكتاب ، فما كان يسمح لاحد ، وان جل قدره ، ان يحدث بكتاب منها الا وسنده الى مصنفه موثق معروف .

كتاب«الفهرست» للحافظ أبي بكر ابن خير الاشبيلي ـ 575 هـ يعطي فكرة واضحة عن ضبط اسناد مروياته عن شيوخه ، بأسانيدهم المتصلة الى مصنفيها ، مع تحرير كيفية التلقي والتحمل من مختلف الطرق ، لا تلقيه فحسب بل لكل راو في السند من شيخه الى المصنف ، سماعا او قراءة او اجازة ومناولة او كتابة .. وأثبت كذلك ما احتاج الى تحديد تاريخ السماع او مكانه ، او توثيق سماع راو مستصغر فيمن يروى عنه ، كرواية « ابي اسحاق الدبري » لمصنف عبد الرزاق ، عنه وكان مستصغرا فيه ، فنقلت روايته الى المغرب مع وثيقة بصحة سماعه للمصنف وجدت في خزانة الحكم المستنصر ، ابن عبد الرحمن الناصر (44) .

واعتمدت (طباق السماع) وثائق لصحة السماع على الشيوخ وحكما فيمن يجوز له أن يروي عن شيخ منهم ، كتابا من مسموعاته او مصنفاته .

الطباق سجلات لمجالس السماع على الشيوخ ، يقيد فيها اسماء الذين سمعوا المجلس ، ومن حضروه ، واسم القارىء على الشيخ في المجلس ، واسم كاتب الطباق ، ويعتمدها الشيخ فيقيد بتوقيعه شاهدا على صحة ما في الطباق ، ومجيزا لمن سمعوا المروي المقروء عليه ان يرووه او المسموع منه ، أن يروه عنه ، على الشروط المقررة عند أهل العلم ، واذا كان للكتاب المروي عدة روايات معروفة ، أو عدد من نسخ اصول ، اقتضى ذلك النص في الطباق على الاصل المقروء ، وما يكون قد فات راويه منه .

وكان التقليد المتبع ، ان يكون للرواة نسخهم الفروع المقروءه على الشيخ والمعارضة بأصله ، والمعتمدة منه . فتصير الفروع بذلك في مرتبة الاصول ، على ما قرر علماء المصطلح (45) . ويقع أحيانا ان لا يكون مع الراوي النسخة التي عليها اسمه في الطباق ، فيمنع من الرواية الا ان يظهر سماعه في الطباق على نسخة لغيره موثقة وعندئذ يسمح له بالجلوس للرواية (46) .

---

(44) انظر (مصنف عبد الرزاق) في فهرست ابن خير .
(45) الحافظ العراقي : التقييد والايضاح : 171 .
(46) انظر من ذلك مثلا : توثيق سماع الفرسيسي لكتاب (عيون الاثر) من مصنفه الحافظ أبي الفتح ابن سيد الناس اليعمري : 734 هـ في ذيل التقييد للتقي الفاسي من خطية دار الكتب بالقاهرة .

ويحدث كذلك ، أن يقف الحفاظ في طبقة على أصل موثق من كتاب على أسم شيخ سمع الكتاب ، وعلا اسناده ، لم يكن تصدى من قبل لروايته، فيبحثون عنه حتى اذا عرفوا مكانه ، شدت اليه الرحال من الاقطار الاسلامية ، وقد يستدعى الى حواضرها الكبرى ، بغاية الاكرام ، للسماع عليه . من ذلك ، على سبيل المثال ، ما دونه الحافظ ابو عبد الله الذهبي، عن « الحجار ، أبي العباس أحمد ابن أبي طالب الديرمقرني الصالحي ابن الشحنة » المولود في حدود سنة 622 هـ ، وقفوا في سنة 706 هـ على سماع له لصحيح البخاري ، عن الحسين بن المبارك الزبيدي وابن اللتي ، ولم يكن في الدنيا وقتئذ أعلى اسنادا منه ، فما زالوا يبحثون عنه ، وقد كان مغمورا حتى وجدوه في بلدته بالشام ، فامتحنوه فألفوه على علو السن ضابطا للصحيح . ففرح به الحفاظ ورحلوا اليه ، وحدث بالصحيح في دمشق ، وفي مصر بدعوة من السلطان ، أكثر من سبعين مرة ، الى حين وفاته قبيل الظهر من خامس عشري صفر سنة 730 هـ (47) .

ما وصل الينا من المخطوطات الاصول ، عليها تقييدات السماع موثقة ضابطة للاسناد ، واقرب ما نذكره منها (أصل السراج ، أبي زكريا الفاسي، من كتاب الشفا للقاضي عياض) الذي كانت التقييدات عليه ، موضع بحث قيم في ندوة القاضي عياض بمراكش ، ربيع عام 1981 .

ووصلت الينا كتب جليلة في تقييد الاسانيد ، وحملة الكتب الكبار على توالي الطبقات واختلاف الامصار ، من القرن الثاني الى التاسع للهجرة . تقدم من وثائق المنهج النقلي لعلماء السلف ، ما يحتاج الى بحث مفرد ، أرجو ان افرغ له اذا يسر الله وأعان ، لعله يقنع أبناءنا بقيمة أصيلنا ، وتقدير حاجتنا اليه في تحقيق الذخائر المخطوطة من تراثنا ، والى ضبط النقول وتوثيق المصادر وعلى الله قصد السبيل .

الرباط : عائشة عبد الرحمن

---

(47) معجم شيوخ الذهبي (مخطوط) وذيل التقييد للفاسي ، عنه . مع ترجمته في الدرر الكامنة .